

وقيل ان التعيين من باب الاقتضال ان تحريم الاعيان محال
 لقيام دليل العقل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بافعال
 المكلفين دون اعيانهم فلا بد من اضرار لتقسيم الكلام فيكون
 على الخلاف في عموم مقتضى وقد يترجم بقوله لهما الاضاحير
 من النقل كما في قوله وحرم الربا **ص** وعقلا لترتيب الحكم
 على الوصف ومفهوم المخالفة **ص** المعد للعموم بطريق العقل
 شيان احدهما ان ترتيب الحكم على الوصف فانه يشترط لكونه
 عليه له وذلك بقيد العموم بالعقل على معني انه كلما وجدت
 العلة وجد الماعول وكلما انتفى انتفى فعدا ذلك بالعقل لا
 باللعن ولا بالعرف وثانيهما مفهوم المخالفة عند القائل به
 لقوله صلي الله عليه وسلم في سائمة الزكوة فيرد على
 انتفاء الوجوب في كل ما ليس بسائمة غيره وهذا تابع فيه
 المحصول واسقطه في النهاج ولم يذكر غير المقالة الاربي
 وهو حسن لان رلاله مفهوم المخالفة لم يقل احد انها عقلية
 بل الذي اختاره في العالم انه لا يدل على النبي بحسب اللغة وانما
 يدل عليه بحسب العرف العام فيكون من القسم الاول وقال في
 التعليق هل دل عليه من حيث اللغة او الشرع على وجهين
 اصحهما الاول مفهوم على ان مطر غير الغني ليس بظلم **ص**
 والخلاف في انه لا عموم له لفظي **ص** قال الغزالي المفهوم لا عموم

له ان

له ان العام لفظ والمفهوم ليس بلفظ واثبته الاكثر من العموم
 موجبه ما سبق واذا حرج محل النزاع لم يتحقق خلاف لانها
 كان الخلاف في ان مفهومي الموافقة والمخالفة يثبت فيهما الحكم
 في جميع ما سوى المنطوق من الصور او الفلحق الاثبات وهو
 مراد الاكثرين والغزالي يخالفهم فيه لانه من القائل بان
 المفهوم محجه وان فرض في ان ثبوت الحكم فيهما بالمنطوق
 او الفلحق الذي وهو مراد الغزالي وهو لا يخالفون فيه ولا
 ثالث هنا يمكن فرضه محلا للنزاع والحاصل انه نزاع يعود
 الي تغيير العام بانه يستغرق في محل النطق او ما يستغرق في
 الجملة ونعم بعضهم ان الغزالي يقول ان المفهوم ان كان عن
 لفظ ثبوتية فتضي المفهوم السلب فيكون للعموم وان كان عكس
 ذلك فيكون غير عام والذي يشتمل على الغزالي انه جعل دلالة
 الالتزام لفظية والمفهوم من جملة اقسامها ومع ذلك فلا
 يتجه منه القول بانه لا تعم العلة التي ذكرها **ص** وفي ان
 التجوي بالعرف والمخالفة بالعقل يقدم **ص** اي في فصل
 المفهوم وهو صحيح في التجوي واما المخالفة فالمذكور هنا
 انه هل دل بالغة او بالشرع او بالمعني ولم يذكر العقل فربما
 هناك المعنى بالعرف العام ورجع للتقسيم السابق **ص** ومعاد
 العموم الاستثنائي **ص** فان الاستثناء اخرج ما لولا له لوجب